مرفت زكريا
باحث فى الدراسات الإيرانية
طالبة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

تأثير تطور العلاقات الصينية – الإيرانية على المنطقة العربية

مقدمة :

أثارت الزيارة التى قام بها الرئيس الإيرانى إبراهيم رئيسى فى منتصف فبراير ٢٠٢٣ الكثير من التساؤلات حول مدى تطور العلاقات بين طهران وبكين منذ بدء ولايته فى أغسطس ٢٠٢١، ولاسيما أن حكومته اتبعت توجهًا منحازًا بشكل نسبى لكل من روسيا والصين. وهو ما جاء إثر فشل حكومة الرئيس الإيرانى السابق حسن روحانى فى العودة إلى الاتفاق النووى مع مجموعة (٤+١) بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبروز تيار سياسى داخل إيران يُعَوِّل على ضرورة تعزيز العلاقات مع الشرق لتحسين الأوضاع فى إيران على كل الأصعدة.

وهو ما تطورت على أثره العلاقات بين بكين وطهران فى المجال السياسى والعسكرى الأمنى والاقتصادى، وكان لذلك تأثيرات ملحوظة على المنطقة العربية، نتيجة انخراط كل من إيران والصين فى هذه المنطقة والعلاقات القوية التى تربط الدول العربية بهاتين الدولتين. وبالنظر إلى التداعيات التى من المتوقع أن تُطال الدول العربية بسبب تنامى العلاقات بين طهران وبكين، يمكن طرح بعض المقترحات التى يمكنها الحد من هذه النتائج السلبية وتعزز من نظيراتها الإيجابية.

أهداف الدراسة :

١- التعرف على أبرز ملامح تطور العلاقات الإيرانية الصينية.
٢- عرض لأهم تداعيات تطور العلاقات بين إيران والصين على المنطقة العربية.
٣- اقتراح مجموعة من الحلول للحد من التأثيرات السلبية الناتجة عن تطور العلاقات على المنطقة العربية.

تساؤلات الدراسة :

تتمحور المشكلة البحثية للدراسة حول مدى تأثير تطور العلاقات الصينية – الإيرانية على الأوضاع فى المنطقة العربية، وهو ما يمكن على أثره طرح بعض التساؤلات الفرعية التى تتمثل في:

١- ما هى أبرز مجالات تطور العلاقات الصينية – الإيرانية؟
٢- ما هى أبرز ملامح تأثير تطور العلاقات الصينية الإيرانية على المنطقة العربية؟
٣- كيف يمكن الحد من بعض التداعيات السلبية التى يفرضها تطور العلاقات الإيرانية – الصينية على المنطقة العربية؟

الإطار الزمانى للدراسة :

تبدأ الفترة الزمنية للدراسة منذ عام ٢٠٢١؛ حيث تولى الرئيس الإيرانى الحالى إبراهيم رئيسى، الذى تبنى

استراتيجية تقوم على الانفتاح على دول الجوار وكذلك دول المحور الشرقى المتمثل فى الصين وروسيا، ولاسيما بعد الخروج الأمريكى من خطة العمل المشتركة الشاملة فى مايو عام ٢٠١٨ وحتى الآن.

الإطار النظرى للدراسة :

يعتمد الإطار النظرى للدراسة على النظرية الواقعية الجديدة وخاصة الجزئية التى تحدث عنها عالم السياسة الأمريكى **ستيفن والت** بشأن المزايا التى يمكن أن تحصل عليها الدول الإقليمية والصغرى بسبب تحالفها وتضامنها مع القوى الكبرى، وهو ما ينطبق على العلاقات المتنامية بين الصين وإيران على جميع الأصعدة. وفى هذا السياق، يكشف **والت** عن أن الدول الصغرى تتضامن مع الدول الكبرى لموازنة التهديد الذى يمكن أن تتعرض له من قوة كبرى أخرى، وأن ذلك من شأنه أن يوسع من هامش الحركة والمناورة المتاح أمام هذه الدولة الصغيرة فى ظل النظام الدولى الذى يتسم بالفوضى [١].

فانطلاقًا من مبدأ الفوضى، وغياب وجود سُلطة عليا يمكنها تنظيم التفاعلات فيما بين الدول، تُعَد التحالفات وسيلة جيدة فى هذا الإطار، لأن كل دولة ليس لديها خيار إلا أن تضع مصالحها فوق مصالح الدول الأخرى قاطبة. كما أن جوهر مُعضَلة الأمن لدى الواقعية الجديدة يتضح فى أن معظم الخطوات التى تتخذها بعض القوى الكبرى لتحقيق أمنها يُخصم من رصيد القوة الموجود لدى القوى الأخرى، لأن القوة فى العلاقات الدولية نسبية وليست مطلقة [٢].

وفى سياق تطبيق هذه الفكرة على الحالة محل الدراسة نجد أن إيران اتخذت من التعاون الاستراتيجى مع الصين أداة للتغلب على العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذى حقق مصالح مزدوجة بالنسبة لكل من بكين وطهران؛ حيث أدى ذلك إلى تعزيز قدرة الصين على مزاحمة الوجود الأمريكى بالمنطقة، وفيما يتعلق بطهران فأدى ذلك إلى تطوير علاقتها مع الدول العربية، وهو ما اتضحت أبرز مؤشراته فى دور الوساطة الذى قامت به الصين لصالح استئناف العلاقات الدبلوماسية بين طهران والرياض والتى كانت مقطوعة منذ عام ٢٠١٦.

وسوف يتم عرض هذه الدراسة من خلال العناصر التالية :

١- أبرز ملامح تطور العلاقات الإيرانية – الصينية .
٢- تأثير تطور العلاقات الصينية – الإيرانية على المنطقة العربية .
٣- مقترحات لمواجهة بعض التداعيات السلبية الناتجة عن تطور العلاقات الصينية – الإيرانية على المنطقة العربية.

أولاً- أبرز ملامح تطور العلاقات الإيرانية – الصينية :

١- العلاقات السياسية :

تنبع رغبة إيران من وراء تطوير علاقتها السياسية مع بكين من أهداف وملامح عِدَّة، يمكن توضيحها فيما يلى:

أ- بروز اتجاه مؤيد لتعزيز العلاقات فى إيران: أظهرت الحكومة الثالثة عشرة بقيادة إبراهيم رئيسى – المحسوبة على التيار المتشدد فى إيران- رغبة كبيرة فى تحسين العلاقات مع الصين منذ مجيئها إلى السلطة فى أغسطس لعام ٢٠٢١، على خلفية اعتبارها هذه الأخيرة بمنزلة الشريك الاستراتيجى العالمى الأهم بالنسبة لإيران. فرغم عدم زيارة الرئيس الصينى شى جى بينج إيران فى أثناء زيارته المملكة العربية السعودية فى ديسمبر ٢٠٢٢، فإنه قام بدعوة الرئيس الإيرانى إبراهيم رئيسى لزيارة الصين منتصف فبراير ٢٠٢٣، الأمر الذى يكشف عن المكانة المحورية التى تحتلها طهران بالنسبة لبكين فى هذا الإطار [٣].

وتزامن ذلك مع تعثُّر مفاوضات العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة بين إيران ومجموعة (٤+١) والولايات المتحدة الأمريكية بشكل غير مباشر، الأمر الذى أدى لتقوية الأصوات الداعمة للتوجه نحو الشرق، ولاسيما فيما يتعلق بروسيا والصين، بل وأعلن المتشددون فى إيران أنه لن يُسمَح لأى اقتتال داخلى بإفشال هذه المهمة، على خلفية رغبتهم فى تأمين المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لإيران [٤].

ب- مواجهة واشنطن: رغم حالة الاستياء التى عبَّر عنها عدد من الساسة الإيرانيين لتركيز السياسة الخارجية

الإيرانية لحكومة رئيسى على الشرق، وأن ذلك سوف يؤدى لفقدانها التوازن الطبيعى والصحيح بين الشرق والغرب، إلا إنه مازال هناك طيف واسع فى إيران يُعَوِّل على ضرورة استغلال العلاقات مع الصين كورقة ضغط فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين [٥].

يأتى ذلك فى ظل سعى إيران لتعزيز العلاقات مع موسكو أيضًا فى ظل التوترات الغربية الروسية جرَّاء العملية العسكرية الروسية الخاصة فى أوكرانيا، الأمر الذى أشارت بعض التقديرات على أثره إلى أن إيران تتجه لتأسيس ما يشبه التحالف مع كل من موسكو وبكين لمواجهة الضغط الدبلوماسى والعقوبات الاقتصادية من قبل الغرب [٦].

ج- التنسيق المشترك فى منطقة الشرق الأوسط:

أكدت بعض التقديرات أنه فى الوقت الذى تتنامى فيه العلاقات بين إيران والصين، تحاول دول الخليج العربى تطوير علاقاتها مع كلا الطرفين، الأمر الذى تجلت أبرز ملامحه فى عودة كل من السفير الإماراتى والكويتى إلى طهران واستئناف العلاقات الإيرانية السعودية بوساطة صينية، الأمر الذى تبلور فى اتفاق عُقد فى ١٠ مارس ٢٠٢٣ فى بكين، بالتوازى مع عودة الحليف الإيرانى فى المنطقة المتمثل فى سوريا إلى جامعة الدول العربية وحضور الرئيس السورى بشار الأسد للقمة الـ ٣٢ بجدة فى ١٩ مايو من العام الحالى. وهنا، يمكن القول إن الانخراط الصينى أسهم فى ضمان استقرار منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها من أهم المناطق المُصدِّرة للنفط اللازم لاستمرار النمو الاقتصادى للصين، تقابله رغبة مماثلة من قبل كل من إيران ودول الخليج، ولكنها متباينة الأهداف.

ففى الوقت الذى ترغب فيه إيران بانخراط الصين فى المنطقة لتعزيز المنافسة مع النفوذ الأمريكى المتراجع بالفعل، على خلفية معارضة واشنطن للتأثير الإيرانى المتصاعد فى الدول العربية من خلال الجماعات المسلحة التابعة لها والتى تتهمها السلطات الأمريكية بزعزعة الاستقرار بالمنطقة، تهدف دول الخليج العربى لتعزيز علاقاتها مع بكين لملء الفراغ الناجم عن انسحاب القوات الأمريكية من بعض دول المنطقة مثل أفغانستان والعراق، وتحجيم النفوذ الإيرانى المتزايد فى هذا الإطار [٧].

٢- العلاقات العسكرية والأمنية:

تحتاج إيران إلى الصين والعكس صحيح من الناحية العسكرية والأمنية، انطلاقًا من مجموعة من المحددات يتمثل أبرزها فى:

أ- تعزيز الاستقرار فى غرب آسيا: ترى إيران أنه بالنظر إلى أن آسيا هى مركز التغيرات العالمية الناشئة، فإن الحفاظ على السلام وتعزيزه فى هذه المنطقة الشاسعة ليس خيارًا فحسب بل ضرورة أيضًا. ومن ناحية أخرى، تخشى طهران أن يحدث أى نوع من التوتر مع الصين فى هذه المنطقة نتيجة سعى إيران لتعزيز نفوذها فى عدد من دول المنطقة، فى حين أن هذه الأخيرة مهمة للغاية بالنسبة لبكين نتيجة رغبتها فى تعزيز مصالحها الاستراتيجية فى هذه المنطقة، وهو ما طالبت على أثره بعض التيارات السياسية فى إيران بالتصرف بعقلانية لتجنب حدوث مثل هذا التوتر مع الصين [٨].

وبالنسبة للصين أدَّت الحساسيات المتعلقة بأمن نقل الطاقة والحاجة إلى توفير الأمن لمشاريع البنية التحتية ونقل البضائع فى إطار مبادرة « **حزام واحد وطريق واحد** » إلى زيادة التعاون الأمنى العسكرى مع حكومات غرب آسيا، خاصةً دول مجلس التعاون الخليجى. وفى ظل تراجع الدور الأمريكى فى المنطقة رأت بكين أن هناك فرصة جيدة لتعزيز دورها، بالإضافة إلى زيادة معدل الاستثمارات مع هذه الدول، ولاسيما فيما يتعلق بتجارة السلاح، وهو الأمر الذى من شأنه أن يجعل توازن القوى يميل لمصلحة دول مجلس التعاون الخليجى فى مواجهة إيران [٩].

ب- مبيعات السلاح: تُظهر مراجعة العلاقات بين بكين وطهران أن هذه الأخيرة كانت من أكبر مستوردى السلاح من الصين، ولاسيما خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية. وفى هذا السياق، تكشف إحدى الدراسات عن أنه منذ عام ١٩٨٢ حتى عام ٢٠٠٤، زودت الصين إيران بما قيمته ٣,٨ مليار دولار من الأسلحة التقليدية، بما يتضمن معدات المدفعية والدبابات الثقيلة. ومن ناحية أخرى، زوَّدت إيران الصين بأسلحة سوفيتية الصنع كانت قد صادرتها من العراق خلال الحرب، فضلاً عن بعض الطائرات الأمريكية المتقدمة الصنع (بما فى ذلك فانتوم إف ٤) التى تم تزويد إيران بها خلال فترة حكم الشاه [١٠].

وأفادت بيانات صادرة عن معهد استوكهولم الدولى لأبحاث السلام بأنه خلال الفترة اللاحقة على عام ٢٠٠٦ زودت الصين إيران بصواريخ مضادة للسفن، وصواريخ أرض–جو محمولة، وناقلات جُند مدرعة، وأنظمة صواريخ أرض–جو، ورادارات بحث جوى، وزوارق صواريخ كاتاماران – وهى الأنظمة العسكرية التى لطالما مكنت إيران من السيطرة على مضيق هرمز. وبدأت إيران فى مارس ٢٠١٠ فى تصنيع صاروخ « **نصر ١** » المضاد للسفن من تصميم صينى. وقبل أربع سنوات فقط، خلال حرب لبنان عام ٢٠٠٦، قُتل أربعة جنود من البحرية الإسرائيلية على يد صاروخ إيرانى مشتق من صاروخ كروز الصينى المضاد للسفن (***C-802***) دون سرعة الصوت الذى أطلقه الوكيل الإيرانى فى لبنان المتمثل فى جماعة حزب الله.

ولكن لم تَرِد أى أنباء عن سعى إيرانى للحصول على أسلحة صينية منذ رفع الحظر الدولى الذى كان مفروضًا على إيران فيما يتعلق بشراء الأسلحة منذ عام ٢٠٢٠، ربما بسبب مشكلات طهران الاقتصادية ورد الفعل العكسى المُحتمل من خصوم إيران، لكن صناعة الدفاع الإيرانية تواصل إبداء الاهتمام بالأسلحة الصينية، ولاسيما فيما يتعلق بالطائرات المقاتلة [١١].

ج- سعى إيرانى للحصول على التكنولوجيا العسكرية الصينية: تحظى التكنولوجيا الصينية العسكرية بأهمية كبيرة لدى إيران، ولاسيما فيما يتعلق بتكنولوجيا الطائرات بدون طيار أو ما يعرف بتكنولوجيا الاستخدام المزدوج. وبالإضافة إلى ذلك، كشفت بعض التقارير العسكرية عن أن الصين أتاحت لكل من إيران وباكستان الوصول إلى نظام (***BeiDou***) للملاحة عبر الأقمار الاصطناعية لأغراض عسكرية. ورغم أن الصواريخ البالستية الإيرانية الحالية تعتمد على آليات التوجيه بدلاً من الأقمار الاصطناعية، يمكن لـ (***BeiDou***) مساعدة القوات المسلحة الإيرانية فى تحديد مواقع الإطلاق والمواقع المستهدَفة.

كما زودت الشركات الصينية شركة تكنولوجيا الطرد المركزى الإيرانية بمنتجات الألومنيوم المستخدمة فى تصنيع أجهزة الطرد المركزى، ومن المتوقع أن تتوسع عمليات نقل التكنولوجيا المتعلقة بالصواريخ وبرنامج إيران النووى بشكل أكبر بعد انتهاء القرار ٢٢٣١ بالقيود المفروضة على الصادرات والواردات الإيرانية من المعدات والعتاد ذات الصلة بالصواريخ بموجب نظام التحكم فى تكنولوجيا الصواريخ (***MTCR***) والمشتريات التابعة لخطة العمل الشاملة المشتركة (***JCPOA***) فى ١٨ أكتوبر لعام ٢٠٢٣ و ٢٠٢٥ على التوالى [١٢].

٣- العلاقات الاقتصادية :

تتضح أبرز ملامح تطور العلاقات بين إيران والصين على الجانب الاقتصادى من خلال مجموعة من الأبعاد تتمثل فيما يلي:

أ- الاتفاقيات اللاحقة على زيارة رئيسى لبكين: وقَّع الرئيسان الإيرانى والصينى خلال زيارة إبراهيم رئيسى إلى بكين ٢٠ اتفاقية اقتصادية وأمنية فى مجالات عدَّة يتمثل أبرزها فى التجارة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والزراعة والاستجابة للأزمات – والتى تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات. وكشفت بعض التحليلات عن أنه من المتوقع أن تستثمر الصين فى مشاريع اقتصادية إيرانية من قبيل تأسيس نظام سكة حديد فائق السرعة يربط بين طهران ومشهد وإدخال بعض التطورات على مطار الإمام الخمينى [١٣].

ورغم ذلك، نوَّهت بعض التقديرات الصينية إلى إنه يمكن أن تتطور العلاقات الاقتصادية بين طهران وبكين إلى ما هو أفضل من ذلك، إذا تم رفع العقوبات الاقتصادية الغربية عن إيران، ولاسيما أن موقع إيران الجغرافى ومواردها الهيدروكربونية والبنية التحتية للاتصالات من شأنها أن تخلق ظروفًا جيدة للاستثمارات الصينية.

وأقرَّت هذه المصادر الصينية بأنه لكى تحقق إيران الاستفادة القصوى من اتفاقية الـ٢٥ عامًا بين طهران وبكين يجب على حكومة رئيسى اتباع سياسة خارجية تصالحية مع جوارها والعالم وتوفير الشروط اللازمة لوجود جميع الشركات الأجنبية فى إيران. وحينها ستسعى الصين لاستخدام كل الأدوات المتاحة لزيادة وجودها ونفوذها فى المنطقة بشكل عام خاصَّة فى إيران [١٤].

ب- تعزيز التبادل التجارى : أفاد تقرير لمركز الإحصاء الإيرانى بالتزامن مع زيارة إبراهيم رئيسى لبكين فى فبراير ٢٠٢٣ بأن الصين تُعَد الشريك التجارى الأول لطهران والتى استثمرت نحو ١٦٢ مليون دولار فى السنة الأولى من رئاسة

رئيسى فى إيران. ووفقًا للبيانات التى سجَّلتها الجمارك الإيرانية للشهور العشرة الأولى من السنة التقويمية الإيرانية الماضية – التى انتهت فى مارس ٢٠٢٣– تبلغ قيمة صادرات طهران إلى بكين ١٢,٦ مليار دولار، بينما استوردت ما قيمته ١٢,٧ مليار دولار من البضائع من الصين.

ورغم العقوبات الغربية المفروضة على إيران، فإن الصين تُعَد أكبر مستورد للنفط الإيرانى – بقدر مليون برميل يوميًا– فى مقابل الحصول على خصم لا يقل عن ٢٥٪. وطبقًا لهيئة الجمارك الصينية، بلغ إجمالى التجارة فى السلع غير النفطية مع إيران ١٥,٨ مليار دولار فى عام ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ٧٪ عن عام ٢٠٢١. واشترت الصين سلعًا بما فى ذلك مواد البناء والمعادن والأغذية، بقيمة ٦,٥ مليار دولار من إيران فى عام ٢٠٢٢، واشترت الجمهورية الإسلامية الإيرانية سلعًا، بما فى ذلك السيارات والآلات الصناعية، بقيمة ٨,٣ مليار دولار خلال العام ذاته [١٥].

ج- تخطى العقوبات: تكمن رغبة إيران فى تعزيز علاقتها مع بعض القوى الشرقية مثل روسيا والصين إنطلاقًا من قدرة هاتين الدولتين على مساعدتها فى تخطى العقوبات المفروضة عليها من قبل القوى الغربية؛ حيث تسببت العقوبات الأمريكية المفروضة على صادرات النفط فى العديد من المشكلات للاقتصاد الإيرانى الريعى الذى يعتمد فى جزء كبير من دخله على الأموال القادمة من هذه الصناعة، ومع ذلك تمكنت إيران من الحفاظ على جزء معقول من صادراتها النفطية عن طريق التصدير من خلال السوق الرمادية للصين وبعض الدول الآسيوية الأخرى.

وأدى ذلك إلى مساندة الاقتصاد الإيرانى فى وقت تعانى فيه إيران أزمة اقتصادية طاحنة، يتجاوز خلالها معدل التضخم حاجز الـ ٦٠٪، ويزيد معدل البطالة على ١٢٪، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتصاعد معدل شريحة الإيرانيين القابعين تحت خط الفقر [١٦].

د- الاتفاق الاستراتيجى الشامل بين البلدين: رغم إعلان توقيع هذه الاتفاقية بين طهران وبكين فى عهد الرئيس الإيرانى السابق حسن روحانى فى مارس عام ٢٠٢١، فإنه تم التعويل على إمكان إدخالها حيز النفاذ خلال زيارة الرئيس الإيرانى إبراهيم رئيسى إلى بكين فى فبراير ٢٠٢٣. وهى عبارة عن خطة تنموية تقوم على ضخ الصين لـ ٤٠٠ مليار دولار فى كل قطاعات الاقتصاد الإيرانى، على أن تشمل مجالات التعاون فيها قطاع الطاقة ولاسيما فيما يتعلق بالنفط الخام (الاستخراج والنقل والتكرير)، والطاقة النووية والبتروكمياويات.

أما فيما يخُص البنية التحتية، فستقوم الصين بالاستثمار فى قطاع النقل وتطوير السكك الحديدية، والمطارات والموانئ. كما سيركز التعاون فى إطار الاتفاقية على تطوير القطاع المصرفى واستخدام العملة الوطنية، فضلاً عن مكافحة غسيل الأموال والجريمة المنظمة.

وأكدت الدولتان أن هذا الاتفاق سيكون منصة رئيسية للتعاون فى مجالات أخرى مثل التكنولوجيا، والسياحة، والعلوم وتبادل الخبرات التدريبية فيما يتعلق بالقوى العاملة والتفاعل بين وكالات القطاع العام والخاص بما يؤدى لتحسين مستوى المعيشة ومكافحة الفقر. ومن هنا، يمكن لهذه الصفقة أن تُسهم فى تعزيز مصالح طهران المالية والاستراتيجية فى آسيا، فضلاً عن تأكيد محورية دورها فى إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية [١٧].

هـ - تعزيز الدور الإيرانى فى مبادرة الحزام والطريق: المبادرة هى عبارة عن سياسة طويلة المدى وبرنامج استثمار يهدف إلى تطوير البنية التحتية وتسريع التكامل الاقتصادى للبلدان الواقعة على طول طريق الحرير التاريخى التى تم إعلانها خلال فترة التسعينيات، ولكن حدثت قفزات ملموسة فيها مع مجىء الرئيس الصينى الحالى شى جى بينج فى عام ٢٠١٣. وفى هذا السياق، تُعَد إيران ذاتها – انطلاقًا من موقعها الجغرافى المتميز الذى يربط بين الشمال والجنوب- بمنزلة محور أساسى فى هذه المبادرة [١٨].

وبالإضافة إلى ما سبق، ترى إيران أنه من خلال وجودها فى مبادرة الحزام والطريق يمكنها إنشاء شبكة إنتاج ودعم كبيرة فى أسواق الشرق الأوسط والاتصال بسوق تضم ٤٠٠ مليون عميل عبر طهران. كما يُعَد التعاون الجمركى الإيرانى مع الصين إحدى خُطط طهران الأخرى للتعاون فى إطار طريق الحرير، فمن خلاله يمكن نقل البضائع من الصين ودول أخرى فى المنطقة من إيران إلى أوروبا، وهو الأمر الذى تزداد أهميته فى ظل اعتماد ما يقرب من ١٠٠ دولة على نقل بضائعها عبر إيران، ومن شأنه أن يحقق الخُطة الإيرانية

الهادفة إلى زيادة استثماراتها مع الصين إلى ١٠٠ مليار دولار خلال السنوات العشرين المقبلة [١٩].

ثانياً: تأثير تطور العلاقات الصينية – الإيرانية على المنطقة العربية:

اتضح تأثير التطور الحادث فى العلاقات الصينية الإيرانية فى المجالات المختلفة من خلال أبعاد عِدَّة تمثلت فى:

١- المجال السياسى:

أ- إحداث انفراجة فى أزمات دول المنطقة: كان للتقدم السياسى فى العلاقات الصينية الإيرانية وهو الأمر الذى اتضحت أبرز مؤشراته فى التقارب الملحوظ بين بكين وطهران عقب الخروج الأمريكى من الاتفاق النووى فى مايو عام ٢٠١٨، ومجىء حكومة رئيسى فى أغسطس لعام ٢٠٢١ دور كبير فى تشجيع طهران على تبنى سياسة خارجية تميل إلى تطوير العلاقات مع القوى الكبرى فى الشرق ولاسيما فيما يتعلق بروسيا والصين، وكذلك دول المنطقة العربية، وهو ما أدى إلى قيام الصين بدور الوساطة لاستئناف العلاقات بين طهران والرياض فى مارس ٢٠٢٣، وكذلك كان له تأثير واضح على أزمات دول المنطقة.

وكشفت بعض التقديرات عن أن الصين مارست ضغوطًا كثيرة على إيران بشأن كون الميليشيات المسلحة التابعة لها من أبرز عوامل عدم الاستقرار الموجود فى المنطقة العربية، وهى نقطة ترغب الصين فى ضمانة عدم تأثيرها على استثماراتها المتنامية مع دول المنطقة، خاصة فى بعض المشروعات العملاقة التى تُعَد نواة رئيسية لصعود الصين عالميًا مثل مبادرة الحزام والطريق والتى تُعَد المنطقة العربية جزءًا رئيسيًا منها.

وبالفعل ظهرت مؤشرات بارزة على ذلك ولاسيما بعد استئناف العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية تمثلت فى ظهور نوع من التهدئة فى اليمن بين جماعة الحوثى المدعومة إيرانيًا والحكومة المعترَف بها دوليًا المحسوبة على الرياض وهو ما تجلت أبرز ملامحه فى جولات تبادل الأسرى واتفاقات إيقاف إطلاق النار بين الطرفين. وتوازى ذلك، مع عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية وحضور الرئيس السورى بشار الأسد للقمة الـ ٣٢ لجامعة الدول العربية فى منتصف مايو ٢٠٢٣. وكذلك، اتجه رئيس الوزراء العراقى شياع السودانى إلى تطوير علاقاته مع الدول العربية للحد من النفوذ الإيرانى المتصاعد، وهو ما ظهر بشكل واضح فى الزيارات التى قام بها السودانى لعدد من العواصم العربية مثل القاهرة وعمَّان والرياض خلال الفترة القليلة الماضية [٢٠].

ب- التأثير على دور واشنطن فى المنطقة: أدى انخراط الصين فى علاقات أوسع مع دول المنطقة إلى تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث اتضحت أبرز مؤشرات ذلك فى ظهور مطالب من بعض هذه الدول مثل العراق بضرورة الإعداد للخروج الأمريكى الكامل منها وهو ما تطالب به بعض القوى السياسية التابعة لإيران المتضامنة مع الصين مثل قوى الإطار التنسيقى الشيعى، بالتوازى مع أن العلاقات بين الصين والعراق ذاتها شهدت طفرة كبيرة خلال فترة الدراسة، الأمر الذى أثر بالسلب على وجود الشركات الأمريكية فى بغداد. وفى هذا السياق، تخطى معدل التبادل التجارى بين البلدين حاجز الـ ٣٠ مليار دولار، وفى عام ٢٠٢١ فاز تحالف يضم شركات «هولدر» و«نكير» و«سان يان» الصينية بمشاريع صناعية بقيمة تصل لنحو ٢٠ مليار دولار فى محافظة المثنى جنوب العراق، ونجح المكتب الهندسى الثالث للإنشاءات الصينية فى الحصول على عقد آخر بقيمة ١,٣٩ مليار دولار لإقامة مشاريع بنية تحتية فى العراق [٢١].

وعلى الجانب الآخر، كشفت بعض التقديرات عن تراجع الدور الأمريكى فى العراق على الجانب السياسى والاقتصادى، ولاسيما فى ظل القيود الكثيرة التى فرضتها واشنطن على بغداد فيما يتعلق بتهريب الدولار وغسيل الأموال وتفشى الفساد، ولاسيما فى ظل وجود فاعلين آخرين مثل روسيا والصين [٢٢]. وكذلك، أدى التضامن الكبير بين طهران وبكين إلى أن تتطور علاقة الصين بسوريا أيضًا، وظهر ذلك فى الزيارة التى قام بها الرئيس السورى بشار الأسد إلى الصين فى ٢١ سبتمبر ٢٠٢٣، والتى تمخَّض عنها توقيع اتفاقية تعاون استراتيجى شامل بين البلدين، وكانت بمنزلة رسالة غير مباشرة تدل على تحدى العقوبات الأمريكية المفروضة على الصين، ولاسيما أن هذه الأخيرة أرسلت طائرة خاصة إلى دمشق لتقل بشار الأسد إلى مدينة «هانغتشو» بشرق الصين [٢٣].

وتأسيسًا على ذلك، يمكن القول إن المنطقة العربية بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل أعم بات يُعَد أحد أبرز

ساحات التنافس بين واشنطن وبكين، ففى الوقت الذى انخرطت فيه واشنطن فى قضايا منطقة شرق آسيا والوجود بالمجال الحيوى للصين، بل وعقد شراكات اقتصادية وتحالفات عسكرية مع بعض دول هذه المنطقة مثل استراليا واليابان والهند على غرار تحالف (الحوار الأمنى الرباعى) ***Quadrilateral Security Dialogue*** (كواد)، ارتكزت الاستراتيجيات الحديثة للصين على التمدد فى المناطق التى كانت تُعَد نفوذًا تقليديًا للولايات المتحدة الأمريكية مثل المنطقة العربية [٢٤].

ج- تصاعد النفوذ الصينى: أدى تطور العلاقات الصينية مع إيران منذ ولاية إبراهيم رئيسى إلى تعزيز الوجود الصينى فى المنطقة العربية، وهو الأمر الذى اتجهت بكين على أثره إلى تكوين شراكات استراتيجية شاملة مع الدول العربية، وهو ما ظهرت أبرز مؤشراته فى تعزيز التعاون بين الطرفين فى إطار بعض المبادرات المهمة مثل مبادرة «المنتدى الصينى العربى» وهو عبارة عن منصة حوار رسمية بين الصين وجامعة الدول العربية.

ولكن اللافت للانتباه فى هذا السياق، أن الصين لطالما حاولت التعامل مع هذا الأمر بذكاء شديد من خلال الموازنة بين مصالحها مع الدول العربية وبعض القوى الإقليمية الأخرى الفاعلة فى المنطقة مثل إيران وتركيا. ومن المرجح أن يدفع وجود بكين المتنامى بالمنطقة إلى مشاركة أوسع فى نهاية المطاف، خاصة أن الترتيبات السياسية الإقليمية الناشئة تمهد الطريق لتحديات جديدة من شأنها زيادة دور القوى الإقليمية وسط انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالى، يمكن أن تقوم الصين بدورها المعتاد فى حل الخلافات المتواصلة بين دول المنطقة، بما يؤدى لمزيد من الاستقرار [٢٥].

د- محاولة ضمان الدعم الصينى فى القضايا الخلافية بين دول المنطقة: أدى انخراط الصين بشكل كبير فى علاقات أوسع مع دول المنطقة إلى حدوث تنافس بين إيران ودول المنطقة العربية، ولاسيما دول الخليج التى تحظى بالقدر الأكبر من التعاون مع الصين. ورغم اتباع الصين ما يعرف بسياسة «التحوط الاستراتيجى» مع كل من إيران والدول العربية بما يُمكِّنها من تطوير علاقات دبلوماسية واقتصادية قوية دون الإضرار بالأطراف الأخرى التى تحظى بالأهمية بالنسبة لها، فإن هذا الأمر تغير خلال الفترة الأخيرة ولاسيما عندما باتت الصين تتعامل ببراجماتية بحتة تتطلب منها فى بعض الأحيان تغليب مصالح طرف على حساب الآخر.

واتضح ذلك بشكل بارز قبيل الزيارة التى قام بها الرئيس الصينى شى جى بينج فى ديسمبر عام ٢٠٢٢، ودعمه الحل السلمى بشأن الجُزر الإماراتية الثلاث المتنازَع عليها مع إيران، فضلاً عن مطالبة طهران بالكف عن زعزعة استقرار وأمن المنطقة، وهو ما تم رفضه بشكل كبير من قبل إيران التى تدَّعى أن الجُزر الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبوموسى) هى ملكية إيرانية خالصة.

فرغم التأييد الصينى الذى حظيت به أبوظبى فى قضية الجُزر الثلاث فى أثناء زيارة الرئيس الصينى إلى المملكة العربية السعودية فى ديسمبر من العام الماضى، فإنه بعد فترة قصيرة للغاية زار مسئول رفيع المستوى من الحزب الشيوعى الصينى إيران، وأكد أن بكين حريصة على استمرار علاقتها مع طهران، بل وتطويرها أيضًا باعتبارها شريكًا موثوقًا به، مشددًا على دعم وحدة أراضيها [٢٦].

٢- المجال العسكرى والأمنى:

أ- اقتحام صينى لسوق السلاح بالمنطقة العربية:
أسفرت زيادة وتيرة التعاون السياسى والاقتصادى بين كل من إيران والدول العربية من جانب والصين من جانب آخر إلى انخراط صينى أكبر فى القضايا العسكرية والأمنية داخل المنطقة ولاسيما فيما يتعلق بمبيعات السلاح. وظهرت أبرز مؤشرات ذلك فى صفقات السلاح الكبيرة التى دخلت فيها الصين مع كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، والتى كانت كل منهما حليفًا تقليديًا للولايات المتحدة الأمريكية.

وفى هذا السياق، أعلنت صحيفة آسيا تايمز فى مايو لعام ٢٠٢٣ أن القوات الجوية المصرية تستعد للحصول على ١٢ طائرة من طراز ***J-10C*** من شركة تشنغدو الصينية لصناعة الطائرات، وهى مقاتلة متعددة المهام تتميز بأنظمة الحرب الإلكترونية المتقدمة ورادار مجموعة المسح الإلكترونى النشط (***AESA***). وكذلك، كشف تقرير معهد ستوكهولم الدولى لأبحاث السلام لعام ٢٠٢٢ عن أن المملكة العربية السعودية تهدف إلى تنويع موردى الأسلحة لتوسيع

وتعميق شبكات تعاملاتها الدولية لتقليل التداعيات السلبية للقيود الغربية على مبيعات الأسلحة [٢٧].

وأشارت بعض التقديرات إلى أن الشركة السعودية للصناعات العسكرية (SAMI) أجرت مفاوضات مع مجموعة الصناعات الشمالية الصينية (نورينكو)، وهى شركة دفاع مملوكة للدولة، لشراء أسلحة مثل طائرات الاستطلاع بدون طيار وأنظمة دفاع جوى. وهو ما حذر على أثره مسئولون أمريكيون الدول العربية من هذا الاعتماد على الأسلحة الصينية، مبررين ذلك بأنها قد تقوض من قدرة الجيش الأمريكى على الاندماج والقيام بمهامه تجاه شركائه فى المنطقة. وأشارت بعض الإحصائيات فى هذا الإطار إلى أن مبيعات الأسلحة الصينية فى المنطقة العربية زادت بنسبة ٨٠٪ خلال العقد الماضى، نتيجة لتوسع علاقات بكين مع دولها، واستعدادها لتسليم الأسلحة بشكل أسرع وبشروط أقل من واشنطن [٢٨].

ب- تعزيز الدور الصينى فى مكافحة القرصنة والأمن البحرى بالمنطقة: تمت ملاحظة اهتمام الصين بالمنطقة العربية على مستوى الأمن البحرى منذ إرسالها أول فرقة عمل للمرافقة البحرية إلى خليج عدن فى عام ٢٠٠٨. ورغم أن الهدف من الوجود الصينى كان يتمحور حول مكافحة القرصنة، فإنه تم تعزيز هذا الدور فيما بعد من خلال وجود «بحرية جيش التحرير الشعبى» فى خليج عدن، والتى كانت ولاتزال تُعَد إحدى الركائز الأساسية لتطوير العلاقات مع الدول العربية. فبحلول عام ٢٠١٠، كانت فرقة عمل المرافقة البحرية التابعة لها المكوَّنة من ثلاث سفن قد عبرت مضيق هَرمز وأجرت أول زيارة لدولة عربية عندما وصلت إلى ميناء زايد فى أبوظبى فى مارس من ذلك العام [٢٩].

وفى السياق ذاته، نفَّذت الصين عمليات واسعة النطاق لإنقاذ مواطنيها من ليبيا فى عام ٢٠١١ واليمن فى عام ٢٠١٥، الأمر الذى أدَّى لتعزيز حضورها بالقرب من الممرات البحرية الحاسمة مثل مضيق هَرمز وباب المندب. وبداية من عام ٢٠٢١، أرسلت بحرية جيش التحرير الشعبى سفنًا إلى إيران والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية، وتواصل توطيد علاقاتها مع القوات البحرية التابعة للدول العربية، من خلال إجراء تدريبات عسكرية مع هذه الدول [٣٠].

وأفاد تقرير للبنتاجون فى فبراير لعام ٢٠٢٣ بأن بكين تستعد لتوسيع نشاطها العسكرى بما يتضمن تأسيس ما يشبه القواعد العسكرية فى عدة دول عربية من بينها سلطنة عمان والبحرين والمملكة العربية السعودية واليمن، بينما تأتى مصر والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة فى مرحلة ثانية. يأتى ذلك بالأساس كنتيجة للتعاون الموسع بين بكين وطهران التى تُعَد ذاتها من اللاعبين الرئيسيين فى المنطقة العربية [٣١].

ج- توسيع التعاون بين الصين ودول المنطقة فى مجال الأمن غير التقليدى: فرض تعزيز التفاهم بين إيران والصين وتراجع الدور الأمريكى بالمنطقة تداعيات إيجابية فيما يتعلق بظهور أنماط جديدة من التعاون على المستوى الأمنى بين بكين والمنطقة العربية، خاصة فيما يتعلق بالأمن غير التقليدى؛ فإلى جانب الجهود المشتركة لمكافحة كوفيد-١٩ وتغيُّر المُناخ، كان هناك ارتفاع فى التدريب المشترك على مكافحة الإرهاب والتعاون فى مجال الأمن السيبرانى والرقمى، وهو ما ظهرت أبرز مؤشراته فى توقيع مبادرة التعاون فى مجال أمن البيانات بين الصين وجامعة الدول العربية فى عام ٢٠٢١.

وشهدت السنوات اللاحقة على ذلك، تصاعد معدلات التعاون العربى الصينى فى مجالات أمنية جديدة مثل قيام الصين بتدريب ١٥٠٠ مواطن عربى على أمن الشبكات، بالتوازى مع تعزيز التعاون فى مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والتطرف وتنسيق الجهود وتبادل المعرفة فى مجالات الاستخبارات المتعلقة بمخاطر الإنذار المبكر وتقييم المخاطر الأمنية ومنع الجرائم السيبرانية.كما تندرج التقنيات ذات الاستخدام المزدوج أيضًا ضمن نطاق التعاون الأمنى.

وبالإضافة إلى ذلك، تناولت مجالات التعاون الطيران والفضاء، بما يتضمن التزام الصين بتنفيذ سلسلة من مشاريع الاستشعار عن بُعد والاتصالات الفضائية فى الخليج، فضلًا عن استغلال الموارد الفضائية وتوسيع البنية التحتية الفضائية. ورغم أن هذه الأنماط من التعاون تبدو مدنية فى ظاهرها، فإنها يمكن أن يكون لها تطبيقات عسكرية متميزة مثل إمكانية الوصول إلى المعلومات العسكرية من نظام « **بيدو** » للملاحة عبر الأقمار

الاصطناعية الصينى، الذى يعمل على تحسين القدرات الاستخباراتية والأسلحة الموجهة بدقة [٣٢].

٣- المجال الاقتصادى :

أ- تعزيز الانفتاح الاقتصادى الإيرانى على دول المنطقة: توافق تطور العلاقات الإيرانية الصينية مع أحد المحددات الرئيسية لأجندة السياسة الخارجية لطهران فى عهد إبراهيم رئيسى والتى تمثلت فى توسيع علاقات إيران مع دول المنطقة العربية، وكان تعيين وزير الخارجية الإيرانى حسين أمير عبد اللهيان الخبير فى شئون المنطقة والسفير السابق لدى عدد لا بأس به من دولها مؤشرًا بارزًا على ذلك.

وأدى ذلك فى مجمله إلى رفع معدل التبادل التجارى بين إيران والدول العربية بشكل عام ولاسيما الدول الخليجية؛ حيث أعلن المدير العام لمكتب آسيا الوسطى والقوقاز وروسيا فى منظمة التجارة الإيرانية رحمة الله خرمالى فى يونيو ٢٠٢٣ أن حجم التبادل التجارى بين إيران ودول الخليج العربى وصل خلال الشهرين الأوَّلَيْن من العام الإيرانى الحالى (يبدأ فى ٢١ مارس) إلى أكثر من ٣ مليارات دولار، ورغم انخفاض هذا الرقم فإنه يُعَد تحسنًا كبيرًا، ولاسيما أن بعض هذه الدول وهى المملكة العربية السعودية كانت قد قطعت علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إيران قبيل الهجوم على سفارتها فى إيران عام ٢٠١٦ [٣٣].

ب- تصاعد وتيرة التعاون الاقتصادى بين الصين ودول المنطقة: كشفت بعض التقديرات عن أنه فى الوقت الذى عَزَّزت فيه الصين علاقاتها الاقتصادية مع إيران من خلال اتفاق تعاون استراتيجى لمدة ٢٥ عامًا مع إيران، فقد زادت أيضًا من تعاونها الاقتصادى مع الدول العربية؛ حيث عمَّقت الصين علاقاتها الاقتصادية مع بعض الدول الخليجية مثل المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين وقطر والكويت وسلطنة عُمان والعراق ومصر، خاصة فى مجالات استراتيجية مثل البنية التحتية والاتصالات والتكنولوجيا والطاقة، والتى تُعَد الصين من الدول الرائدة فيها.

واتضح ذلك بشكل جَلى فى مشاركة بكين فى تجديد البنية التحتية للمسجد الحرام، وبناء المنطقة الاقتصادية المركزية بالعاصمة الإدارية فى جمهورية مصر العربية، والتى تتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة لدى الصين، انطلاقًا من موقعها الاستراتيجى وقدرتها على العمل كمركز إقليمى مهم للتصنيع والشحن البحرى [٣٤].

وأسفر تطور العلاقات بين طهران وبكين عن اتجاه هذه الأخيرة إلى الاستثمار بكثافة فى دول مثل العراق وسوريا، ولاسيما فيما يتعلق بمشروعات البنية التحتية وإعادة البناء؛ حيث أشارت الإحصاءات إلى أن العراق كان أكبر مستفيد من قروض مبادرة الحزام والطريق فى عام ٢٠٢١، وحصل على نحو ١٠,٥ مليار دولار من عقود البناء فى عام تم اختتامه بإعلان أن الصين ستبنى ١٠٠٠ مشروع ضخم لدى العراق.

وشهد عام ٢٠٢٢ قيام الدول العربية بشكل جماعى بتوسيع تعاونها فى مبادرة الحزام والطريق مع الصين؛ حيث تلقت نحو ٢٣٪ من مشاركات مبادرة الحزام والطريق (ارتفاعًا من ١٦,٥٪ فى العام السابق) ونحو ٢١٪ من حجم استثمارات الصين - ضعف حصة عام ٢٠٢١. وكانت المملكة العربية السعودية ثانى أكبر متلق وطنىٍّ لاستثمارات مبادرة الحزام والطريق فى العام الماضى، بقيمة ٥,٦ مليار دولار، بعد المجر [٣٥].

ثالثًا: مقترحات لمواجهة بعض التداعيات السلبية الناتجة عن تطور العلاقات الصينية - الإيرانية على المنطقة العربية :

يمكن العرض لهذه المقترحات فيما يلى:

١- المجال السياسى :

أ- دفع الصين نحو المزيد من الاستقرار بالمنطقة: يمكن الحد من التداعيات السلبية المرتبطة بالتنافس الإيرانى العربى لتعزيز العلاقات مع الصين على المستوى السياسى، من خلال سعى هذه الأخيرة إلى تبنى استراتيجية أكثر حذرًا، لمنع فقدان التأثيرات الإيجابية لجهود تعزيز الاستقرار التى تقوم بها فى المنطقة. ومن الأفضل أن تتجنب الصين الانحياز إلى أطراف بعينها على حساب الآخرين، ولاسيما خلال الزيارات التى يقوم بها مسئولوها إلى دول المنطقة.

ب- اتجاه دول المنطقة نحو سياسة خارجية أكثر توازنًا: سيؤدى تعزيز بكين دورها بالمنطقة العربية إلى إيجاد فرص واعدة لدول المنطقة بتنويع سياساتهم الخارجية والابتعاد عن سياسة الاعتماد على الولايات المتحدة

الأمريكية ولاسيما فيما يتعلق بدول الخليج. وهو ما اتضحت أبرز مؤشراته فى اتجاه بعض القوى الفاعلة فى المنطقة مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية فى بناء شراكات مع بعض القوى الكبرى الأخرى مثل روسيا أيضًا، والشاهد على ذلك هو الموقف الذى تبنَّته هذه الدول الثلاث من العملية العسكرية الروسية الخاصة فى أوكرانيا.

٢- المجال العسكرى والأمنى:

أ- عدم اتباع دول المنطقة سياسات استفزازية لواشنطن: يمكن الحد من التداعيات السلبية على الدول العربية الناتجة عن تطور العلاقات الإيرانية الصينية على المستوى الأمنى من خلال مراعاة دول المنطقة دور الولايات المتحدة الأمريكية الذى مازال موجودًا بالمنطقة، ولاسيما فى ظل اعتقاد واشنطن بأن الصين تُوسِّع من دورها بالمنطقة العربية بغرض التجسس على أنشطتها. والشاهد على ذلك، هو أنه عندما كشفت بعض المصادر الاستخباراتية عن نية الإمارات العربية المتحدة منح قاعدة عسكرية للصين لديها، واجهت رد فعل قويًا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية حتى تم التخلى عن الفكرة، وهو الأمر الذى قد يدفع الصين خلال المرحلة المقبلة إلى الانخراط بقوة فى المنطقة على الصعيد الأمنى.

ب- اتجاه الصين نحو العمل من خلال المبادرات الأمنية المشتركة: يمكن للصين أن تتبع مقاربة تقوم على « السلام من خلال التنمية » من خلال تعزيز « التصورات الأمنية المشتركة » ، والتى تختلف عن « التصور الأمنى التقليدى » بقيادة الغرب والذى يركز على السعى لتحقيق الأمن من خلال هزيمة العدو والحفاظ على تحالفات عسكرية حصرية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال بعض المبادرات الصينية التى بإمكانها أن تهدف إلى تعزيز الحوار السياسى بين الدول المتنافسة ووضع ترتيبات متعددة الأطراف لتقليل انعدام الثقة وتوسيع المصالح المشتركة، ورغم أن هذا الأمر يفتقر إلى الوضوح على المدى القصير بشأن الآليات الفعلية لتحقيق هذه الأهداف، خاصة فى ظل الصراعات المستمرة، فإنه يمكن اتباع استراتيجية طويلة الأمد بشأن ذلك، وهو الأمر الذى يحظى بالفاعلية فى ظل دعوة السفراء الصينيين فى المنطقة إلى اتباع نهج بديل للمبادرات الأمنية التى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية فيها.

٣- المجال الاقتصادى :

أ- نهج صينى يقوم على المبادرات الاقتصادية المتعددة الأطراف: يمكن التغلب على التنافس الاقتصادى بين إيران ودول المنطقة بشأن تعزيز التعاون الاقتصادى مع الصين من خلال استخدام هذه الأخيرة أدواتها الاقتصادية للتأثير على النخب السياسية والاقتصادية فى كل من المنطقة العربية وإيران للتفاعل فى إطار جماعى وتجنب الخلافات السياسية من أجل ضمان حد من الاستقرار يوفر بيئة حاضنة لتنامى الأنشطة الاقتصادية الصينية مع دول المنطقة. فبالنظر إلى الاضطرابات فى أسواق الطاقة العالمية منذ الحرب الأوكرانية، تحتاج الصين إلى الاستقرار فى الشرق الأوسط؛ حيث تحصل على أكثر من ٤٠٪ من وارداتها من النفط الخام من القوتين الإقليميتين فى المنطقة وهما المملكة العربية السعودية وإيران.

ب- مراعاة الصين مصالح واشنطن بالمنطقة: يجب على الصين أن تتجنب الاحتكاك المباشر بشكل سلبى مع الولايات المتحدة الأمريكية ولاسيما فيما يتعلق بمصالحها الاقتصادية مع بعض دول الخليج والعراق التى تحظى بعلاقات متميزة مع واشنطن. بل ويمكن للصين فى إطار النهج التعددى أن تتشارك مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة العربية وإيران فى بعض المشروعات الاقتصادية، الأمر الذى من شأنه أن يُحِد من تأثير التداعيات السلبية للملفات السياسية الخلافية على العلاقات الاقتصادية.

ج- دفع الصين نحو مزيد من الإصلاحات الاقتصادية فى المنطقة العربية: بالنظر إلى التضارب فى السياسات الاقتصادية بين الصين من جانب وكل من الدول العربية وإيران من جانب آخر، يمكن لبكين أن تبذل المزيد من الجهود الهادفة إلى الحد من النتائج السلبية المرتبطة باختلاف نهج الأنظمة الاقتصادية. كما يمكن أن يأتى ذلك على غرار الإصلاحات التى تقوم بها الصين فى الداخل لديها بما يضمن النمو السريع العالى الجودة من خلال تأكيد دور الدولة فى تلبية الاستهلاك المحلى، ووقف تراكم الديون المتسارع، وإعادة توزيع الثروة لمعالجة عدم المساواة الاقتصادية واستخدام قطاع التكنولوجيا كمحرك لنمو طويل الأجل.

خاتمــة :

ليس من المتوقع أن تُطور بكين علاقاتها مع إيران إلى الحد الذى يُعرِّض مصـالحها للخطر فى أماكن أخرى مـن المنطقـة العربيـة، فعلى الرغـم من أن طهران تسـعى لإظهار أن لديهـا بدائل عن الغرب، فإن سياسـة بكين ستُمليها مصالحها الإقليمية والعالمية الأوسع - ليس أقلها - فيما يتعلق بالحاجة المُلحَّة لتسوية إيران مسألة برنامجها النووى مع الغرب والتخلص من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

ورغـم حالة التهدئة التى حظيت بها المنطقة عقب توقيع اتفاق اسـتئناف العلاقات بين طهران والرياض بوسـاطة الصـين، فإن ذلك لا ينفى أن الوضع الأمنى فى المنطقة العربية مثيرًا للخلافات بالنظر إلى استمرار بعض الأزمات الطاحنة فى المنطقة خاصـة فيما يتعلق باليمن وسـوريا. لذا، تواجه الصـين تحديًا حقيقيًا فى حماية مصالحها والحفاظ على الأمن والاستقرار بالمنطقة، ويبقى دور الصين فى ظل هذه الترتيبات الأمنية الناشـئة غير واضـح. ولذلك، من غير المتوقَّع أن تكون الصـين مسـتعدة للقيام بالدور الذى تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الأمنى؛ حيث لم تُظهر بكين اهتمامًا كبيرًا بتحمُّل هذه المسئولية حتى الآن.

كمـا يمكـن أن يكـون النفوذ الصـينى المُعزَّز فى إيـران مفيدًا فى الواقع مـن حيث تقييد الأنشـطة النووية الإيرانيـة والحـد من الدعم النشـط لوكلائها الإقليميين إذا تمكنت بكين وواشـنطن من التوصـل إلى تفاهمات سياسية وأمنية بشأن هذا الأمر، ولاسيما أن إيران رفضت أن يكون دورها الإقليمى بالمنطقة أحد الملفات التى يمكن التفاوض بشأنها مع مجموعة (٤+١).

المراجـع :

(1) Stephen Walt, Keeping the World “Off-Balance”: Self-Restraint and U.S. Foreign Policy. In J.Ikenberry (Ed.), America Unrivaled: The Future of the Balance of Power, (New York, Cornell University Press, 2002), pp. 121-130.

(2) Stephen M. Walt, International Relations: One World, Many Theories, Foreign Policy, No 110, Special Edition: Frontiers of Knowledge, Spring 1998, P. 31.

(٣) نقلاً عن صحيفة المتعلمين الصادرة بالفارسية: محمد جهاد، چالشها و راهبردهای توسعه روابط ایران وچین، روزنامه فرهیختگان.
https://cutt.ly/w8RTBMM (28 Feb 2023)

(٤) نقلاً عن صحيفة (عالم الاقتصاد) الصادرة باللغة الفارسـية: سیدمحسـن قمصری، نشانههای تمایل چین برای توسعه روابط انرژی با ایران، دنیای اقتصاد.
https://cutt.ly/l8RIQqd (23 Feb 2023)

(٥) نقلاً عن صحيفة "شرق " الصادرة باللغة الفارسية: جاوید قرباناوغلی، توازن در سیاست خارجی، روزنامه شرق.
https://cutt.ly/M8RJ0LW (25 Jul 2022).

(٦) نقلاً عن صحيفة "الدبلوماسية الإيرانية": هال برندز، کشورهایی که برای شکست نظم امریکایی تلاش می کنند اتحاد روسیه، ایران وچین در برابر ایالات متحده، دیپلماسی ایرانی.
https://rb.gy/kals1f (6 Sep 2022).

(7) Taylore Roth, China-Iran Relations: A Limited but Enduring Strategic Partnership, U.S.-China Economic and Security Review Commission, June 28, 2021, pp 5-9.

(8) Nadeem Ahmed Moonakal, The Impact and Implications of China’s Growing Influence in the Middle East, The Diplomat.
https://goo.su/QbcbB (9Jul 2022).

(٩) نقلاً عن موقع الدبلوماسـية الإيرانية الصادر باللغة الفارسـية: حسـن کرمی نژاد، چه کنیم روابط پکن و کشـورهای عربی تهدید نشود مسئله چین و امنیت منطقه ای جمهوری اسلامی ایران، دیپلماسی ایرانی.
http://goo.su/NHeleg(4Jan 2023).

(10) Vahid Ghorbani, An Analysis of China's Military: Diplomacy towards Iran, Iranian Review of Foreign Affairs, Vol. 12, No. 1, Winter- Spring 2021, pp. 279-305.
(11) Tuvia Gering, Jason M. Brodsky, Not "business as usual": The Chinese military's visit to Iran, The Middle East Institute. https://goo.su/2ZjBTN(16May 2022)
(12) Ibid.
(١٣) نقلاً عن صحيفة شرق الصادرة باللغة الفارسية: – وزير اقتصاد: ٢٠ تفاهمنامه اقتصادى ايران با چين امضا ميشود ، روزنامه شرق. https://t.ly/Wm2S)14 Feb 2023).
(14) How Will Ebrahim Raisi Deal With China?, The Gulf International Forum, https://gulfif.org/how-will-ebrahim-raisi-deal-with-china/ (10 Jul 2021).
(15) Raisi's visit to Beijing expected to deepen China-Iran relations, consolidate traditional friendship, Global Times. https://www.globaltimes.cn/page/202302/1285281.shtml(12Feb 2023).
(16) Iran Boosts Cheap Oil Sale to China Despite Sanctions, Voice of America. https://www.voanews.com/a/iran-boosts-cheap-oil-sale-to-china-despite-sanctions-/6935635.html (26Jan 2023).
(١٧) نقلاً عن موقع الدبلوماسية الإيرانية الصادر باللغة الفارسية: عبدالرحمن فتح الهى، اندر حكايت قراردادى پر حاشيه: سند همكارى ٢٥ ساله ايران و چين، "فرصت" يا "تهديدى" براى منافع تهران، ديپلماسى ايرانى. https://goo.su/fOMhHP(10 Jul 2020).
(18) Parviz Ahadi, China's road and belt strategy and the role of Iran's sphere of influence, Political Sociology Research Journal, Volume 3, Issue1, November 2020, Pp 994-1017.
(١٩) نقلاً عن دورية العلاقات الخارجية الصادرة باللغة الفارسية: محسن شريعتى نيا ، حميدرضا عزيزى، همكارى ايران و چين در كمربند اقتصادى جاده ابريشم، فصلنامه روابط خارجى، سال نهم، شماره چهارم، زمستان ١٣٩٦، ص ص ١- ٥.
(20) Nadeem Ahmed Moonakal, Ibid.
(٢١) شراكة نوعية:كيف تطورت العلاقات النفطية بين العراق والصين؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. https://shorturl.at/mtMQ9 (15 feb 2021)
(22) Marc Lynch, Does the Decline of U.S. Power Matter For the Middle East?, Carnegie Endowment for International Peace. https://shorturl.at/begJ0 (March 19, 2019).
(٢٣) تقاطع المصالح:ما دلالات زيارة الرئيس السورى إلى الصين؟، الحائط العربي. https://shorturl.at/nwyP7(24 sep 2023).
(24) Aya Batrawy,Rivals Saudi Arabia and Iran restore ties, with China's help. Here's why it matters, Npr. https://shorturl.at/nxCIQ (10 Mar 2023)
(25) Nadeem Ahmed Moonakal, Ibid.
(٢٦) نقلاً عن صحيفة "آفتاب يزد" الصادرة باللغة الفارسية: فرشيد فرحناكيان، تاثير ژئواستراتژى چين در عربستان بر ايران، روزنامه آفتاب يزد. https://aftabeyazd.ir/index.php?newsid=253 (24 Dec2022)
(27) Gabriel Honrada, China seizing US arms markets in the Middle East, Asia Times. https://shorturl.at/fuK04 (26 May 2023)
(28) Alvite Ningthoujam, The Middle East: An Emerging Market for Chinese Arms Exports, The Diplomat. https://shorturl.at/fszO7 (June 25, 2021).
(29) Camille Lons, China's great game in the Middle East, European Council On Foreign Relations. https://ecfr.eu/publication/china_great_game_middle_east/ (October 21, 2019).
(30) Blake Herzinger, Ben Lefkowitz, China's Growing Naval Influence in the Middle East, The Washington Institute for Near East Policy. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/chinas-growing-naval-influence-middle-east (Feb 17, 2023).
(31) Tuvia Gering, Full throttle in neutral: China's new security architecture for the Middle East, Issue Brief, February 15, 2023.
(32) Ibid.
(٣٣) حجم التبادل التجارى بين إيران ودول الخليج الفارسي يبلغ أكثر من ٣ مليارات دولار خلال شهرين، وكالة أنباء مهر. https://shorturl.at/fTUV8(26 Aug 2023)
(34) Nadeem Ahmed Moonakal, Ibid.
(35) Nicholas Larsen, Warming China-Arab, Relations Are Dramatically Reorientating the Global Economic Landscape, International Banker. https://shorturl.at/coxE4 (March 14, 2023).

تأثير تطور العلاقات الصينية – الإيرانية على المنطقة العربية

■ مرڤت زكريا
باحث فى الدراسات الإيرانية
طالبة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

مستخلص :

تمحورت أبرز محددات هذه الدراسة حول الأهداف الإيرانية لتطوير العلاقات مع بكين، والتي اتضحت على الجانب السياسي في الرغبة بتعزيز استراتيجية المواجهة مع واشنطن ووجود اتجاه داخلي في إيران محفز على السعي في هذا المسار، بالتوازى مع التنسيق مع الصين في مناطق الصراعات المختلفة. وفيما يتعلق بالبعد الأمني العسكري، فترغب إيران في إرساء مزيد من الاستقرار في منطقة غرب أسيا، والحصول على التكنولوجيا العسكرية الصينية المتقدمة. أما على الصعيد الاقتصادي فتستهدف إيران تخطى العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة عليها، وتعزيز دورها في مبادرة "الحزام والطريق"، ورفع معدل التبادل التجاري مع بكين.

وبالنسبة للتأثيرات التي أحدثتها تطور العلاقات بين الصين وإيران، فاتضحت بالمجال السياسي في إحداث انفراجه في أزمات دول المنطقة العربية، والحد من دور واشنطن بالتوازى مع صعود الدور الصيني. وفي المجال العسكري، اقتحمت الصين سوق السلاح بالمنطقة، ووسعت من دورها في مجال الأمن غير التقليدي ومواجهة القرصنة وتعزيز الأمن البحري. وعلى الجانب الاقتصادي زاد معدل التبادل التجاري بين الصين والدول العربية، وصاحب ذلك الدخول في شراكات اقتصادية جديدة. وانتهت الدراسة بتقديم بعض المقترحات الهادفة للحد من التداعيات السلبية المرتبطة بتطور العلاقات بين طهران وبكين على المنطقة العربية.

الكلمات المفتاحية : إيران – الصين – المنطقة العربية – العلاقات الإيرانية الصينية – العلاقات الصينية العربية

The impact of the development of Chinese-Iranian relations on the Arab region

■ *Mervat Zakaria*
Researcher in Iranian Studies
PhD student at the Faculty of Economics and Political Science, Cairo University

Abstract:

The most prominent determinants of this study revolved around the Iranian goals of developing relations with Beijing, which were evident on the political side in the desire to strengthen the strategy of confrontation with Washington and the presence of an internal trend in Iran that encourages pursuing this path, in parallel with coordination with China in various conflict areas. As for the effects caused by the development of relations between China and Iran, they became clear in the political field in bringing about a solution to the crises of the countries of the Arab region, and reducing Washington's role in parallel with the rise of the Chinese role. In the military field, China has entered the region's arms market and expanded its role in the field of non-traditional security, combating piracy, and enhancing maritime security. On the economic side, the rate of trade exchange between China and the Arab countries increased, and this was accompanied by entering into new economic partnerships. The study ended by presenting some proposals aimed at reducing the negative repercussions associated with the development of relations between Tehran and Beijing on the Arab region.

Keywords: Iran - China - the Arab region - Iranian-Chinese relations - Chinese-Arab relations